

## تاريخية النص القرآني من مصنفات علوم القرآن إلى الدراسات الاستشرافية : بلاشير نموذجاً

د. سعاد العذاري  
كلية الآداب والعلوم الإنسانية  
جامعة صفاقس (تونس)

### مدخل :

لعل من أهم ما لفت انتباه الباحثين في حقل الدراسات القرآنية موضوع تأريخ القرآن. وتناولت البحوث مسألة نزوله وبنيته وتركيبه وقراءاته ولهجاته وتدوينه. وقد اهتم بهذه المباحث العلماء المسلمون قديماً، فصنفوا الكثير من المؤلفات في شتى مواضيعه وعالجها حديثاً باحثون مسلمون وآخرون مستشرقون بلغات شتى. وقد وردت هذه الدراسات متأخرة جداً عما كتبه العرب والمسلمون، إلا أن الفهم الاستشرافي للقرآن يختلف غالباً عن فهم أصحاب المصنفات له لأسباب عديدة ومتداخلة، أملت الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية والمشارب الخاصة.

وتعتبر مسألة العقيدة من أهم المفارقات في فهم كل من الدارسين المسلمين والمستشرقين للقرآن وعلومه. فالمستشرقون يدرسون القرآن كأبي نص أدبي آخر، بطريقة أكاديمية لا تكثرث بالجانب الإيماني، ومن ثمة ركز بعضهم على مسائل جانبية لا تستدعي اهتماماً جدياً، وتهاون بجوانب مهمة

دون أن يعتبر ذلك تهاونا. وبينما تعامل آخرون منهم مع القرآن بنظرة تقديسية فغالوا في تأويل نصوصه وفق النظرة القرآنية<sup>(1)</sup>، غالى البعض منهم في التشنيع به والحق من مقامه واعتباره من عوامل التخلف والجمود<sup>(2)</sup>.

أما مصنفات علوم القرآن فتتظر إلى النص القرآني من وجهة حضارية وتعتبره مقدسا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وقد أجمع مصنفو علوم القرآن القدامى على سلامة النص القرآني من التحريف واعتبروا نصوصه هي النصوص نفسها التي نزلت على الرسول، وأنها حفظت بعناية المسلمين وبرعاية الله وتعهده، واستدلوا على ذلك بالبراهين القرآنية وخاصة الآية. "إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون"<sup>(3)</sup> وبذلك تميّزت بموقف دفاعي وبتصور معين لتاريخية النص القرآني مفاده إقرار ظاهرة الحفاظ المتواتر للنص القرآني مشافهة وكتابة. فالمصحف الذي بين أيدينا اليوم في نظرهم ليس سوى ذلك الذي نزل حرفيا على قلب محمد وبلغه للمسلمين في الأمصار باللغة التي نزل بها الوحي، وقد تعهد الصحابة بحفظه شفويا وبتدوينه بأسلم الطرق.

غير أن التحدث عن كتاب مجموع بين دفتين يعني انتقال القرآن من ثقافة شفوية إلى ثقافة مكتوبة، وهذا الانتقال معقد وذو أهمية قصوى بالنسبة إلى فهم موضوعنا. فهو يشكل تلك الفترة الحاسمة التي تشكلت فيها المدونة النصية، وهي ما سمي بالمصحف الوحيد الصحيح الذي ينبغي أن يرجع إليه كل المسلمين منذ ذلك الحين. وقد اعتبر الأقدمون عملية الجمع من أسلم الطرق العلمية وأصحها، ودافعوا عن سلامة النص القرآني من التحريف بغية الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية. غير أن هذه القراءة التقليدية الإيمانية في نظر بعض الباحثين ومنهم المستشرقون قد فرضت بالقوة من قبل الدارسين المسلمين، وركزت على فضاء واحد وحجبت فضاءات أخرى. ومن هذا المنطلق رغبوا في قراءة جدلية دياكتيكية لما حصل. وهذا الصعيد الجديد للقراءة يعتمد استراتيجية محددة من أجل تفكيك مجمل المدونة النصية القرآنية

(1) انظر على سبيل المثال : Boisard (M.André), L'Humanisme de l'Islam : Edition Albin Michel, Paris, 1972

(2) انظر على سبيل المثال : Ernest Renan, l'Avenir de la Science :

(3) سورة الحجر، الآية 9.

المكتوبة أي المصحف، ويرأوح بين القطاع الذي سيطرت عليه الثقافة الشفهية والقطاع الذي سيطرت عليه ظاهرة الكتابة.

فكيف تشكلت المدونة ؟ وماذا نعني بهذا المصطلح ؟

نعني بالمدونة النصية مجموعة من العبارات اللغوية الشفهية الموحى بها إلى الرسول في نظر الدارسين المسلمين، والتي جمعت وبانتت تشكل ما أجمع المسلمون الأوائل على تسميته بالمصحف. وهذه الوحدة المتجمعة أو المدونة النصية قد اعتبرت ناجزة ونهائية، وشاملة لكل العبارات النصية التي تلفظ بها الرسول. وتتعهد السلطة السياسية بصيانتها والسهر على سلامتها من كل تغيير يمكن أن يلحقه بها الدارسون. يقول التراث الإسلامي إن الخليفة الثالث عثمان بن عفان المتوفى سنة 656 م قد أمر بجمع مجمل العبارات الشفهية أو الآيات المحفوظة في ذاكرة الصحابة من أجل تدوينها كتابة وتشكيل مدونة نصية رسمية مغلقة، أي أنه بعد انتهاء عملية الجمع المعتبرة شاملة وكلية فإن المدونة النصية قد أصبحت مغلقة، بمعنى آخر لم يعد يحق لأي شخص آخر أن يضيف إليها أي شيء أو يجتزئ منها أي شيء.

إن هذه الوضعية الجامدة لتاريخ النص المسلم بها في العالم الإسلامي، والمواقف المتباينة للدارسين لهذا الموضوع، وخصوصا المستشرقين منهم هي التي ولدت إشكالية عملنا عسانا نتجاوز بذلك الدائرة العقدية الإيمانية الضيقة التي ترفض الرأي المغاير ولو كان بناء. ولهذا الغرض حاولنا دراسة أهم ما احتج به أصحاب المصنفات لإثبات حجية النص القرآني، وأهم الأفكار الواردة في المدونة الاستشراقية متتبعين خصوصا أهم أفكارها فيما يتعلق بتاريخية النص التأسيسي لهذه الحضارة، ثم موضوع المكي والمدني الذي لا يزال يثير خلافا بين شرائح الدارسين. وقد اتخذنا ريجيس بلاشير (Régis Blachère) أنموذجا للدراسات الاستشراقية لأن أعماله تعتبر قيمة في الحقل الذي ندرس من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر عصاره الجهود الاستشراقية في هذا المجال.

فكيف تعامل أصحاب المصنفات مع هذا الواقع ؟ وما هو الدور الذي لعبته المدونة الاستشراقية في الاستدراك على الأصول وخاصة منها أعمال

بلاشير ؟ وكيف نظر المسلمون إلى حصيلة أعمال الاستشراق المتعلقة بالقرآن وعلومه ؟ ثم ما هو المنهج الذي توخناه لإنجاز هذه الدراسة ؟

اعتنينا في هذه الدراسة بالعرض والنقد والتحليل. تناول العرض أهم المواضيع التي تطرح إشكالا خلافيًا في حقل الدراسات القرآنية، ونعني بذلك تاريخية النص وتشكله وترتيب سوره ومكيه ومدنيه من منظور أصحاب المصنفات والمستشرقين. واهتم التحليل بالمعطيات العلمية للجهود الإسلامية والاستشراقية المختصة بالدراسات القرآنية وأعمال بلاشير خاصة. وتطرق النقد إلى وجهات النظر القاصرة بغية تقييم الأفكار في إطارها الطبيعي. وتجنبًا للتكرار حاولنا التدرج من استعراض المواقف إلى نقدها وتنزيل العمل في إطاره الفكري العام.

أما المدونة التي اعتمدنا فتمثلت في المصنفات القديمة لعلوم القرآن عموماً، وقد احتجنا خصوصاً إلى : "المصاحف"<sup>(1)</sup> للسجستاني المتوفى سنة 316 هـ، و"تكت الانتصار لنقل للقرآن"<sup>(2)</sup> للباقلائي المتوفى سنة 403 هـ، و"البرهان في علوم القرآن" للزركشي<sup>(3)</sup>، المتوفى سنة 774 هـ، و"الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي، المتوفى سنة 911 هـ<sup>(4)</sup>.

أما فيما يتعلق بالمدونة الاستشراقية فإن ما كتبه المستشرقون في موضوع علوم القرآن وتاريخه كان مادة البحث الأولى التي اعتمدنا في العرض والتقييم والنقد. ومن خلال المادة سلطنا الضوء على ما أشكل فيها عندهم، وكان دأبنا جمع ما تناثر منها هنا وهناك ولم شتات الأفكار، عامدين في كل ذلك إلى خلاصة تأليفية لأهم أفكارهم المتعلقة بموضوعنا.

---

(1) الحافظ أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، كتاب المصاحف، صححه ووقف على طبعه آرثر جفري، المطبعة الرحمانية بمصر، الطبعة الأولى، 1355هـ - 1936 م

(2) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي، طبع بالتصوير عن مخطوطة قره مصطفى باشا، مكتبة بايزيد في إسطنبول، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، 1986.

(3) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1957.

(4) عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة حجازي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1985.

وقد قادتنا آلية هذا البحث إلى التساؤل عن مدى مساهمة الاستشراق في فهم الظواهر التاريخية الحافة بالنص القرآني، وعن مميزات الأعمال الاستشرافية المتعلقة بهذا الموضوع من ناحية المناهج والنتائج.

وفي هذا الإطار لم نجد بدءًا من ذكر المدارس الاستشرافية المبنية أساسًا على فوارق اللغات. فالاستشراق الفرنسي في مجال الدراسات القرآنية قد أخذ الكثير عن المدرسة الألمانية - كما سيأتي تبيان ذلك في هذا المبحث - وهذه المسألة تزيد عملنا تعقيدًا وكثافة. ولحل هذه الإشكالية ذكرنا المدرسة الاستشرافية الألمانية وخلاصة نتائج أعمالها حتى نتبين القسط الذي أسهمت به المدرسة الفرنسية. وفي هذا المبحث لم نتعامل إلا مع جزء مخصوص من المدونة الاستشرافية الفرنسية وهو الجزء المنسوب إلى ريجيس بلاشير لأن أعماله في الحقل الذي ندرس ذات أهمية قصوى إذ تعكس نزوع المؤلف إلى تأمل النص القرآني قصد الخروج بحصيلة تأليفية حول الموضوع تختلف كليًا عن المنحى الذي انتهجه مصنفو علوم القرآن. وتشتمل المدونة التي اعتمدنا في هذا البحث على مؤلفين هما : القرآن<sup>(1)</sup> ومدخل إلى القرآن<sup>(2)</sup>.

كما اعتمدنا على ترجمته للقرآن في ترتيبها حسب النزول وفي ترتيبها حسب المصحف المعتمد<sup>(3)</sup>.

وقد اهتمنا بالرؤية التي بنى بلاشير أفكاره على أساسها، ونريد بذلك جملة المفاهيم التي انطلق منها، والمنهج الذي اتبعه، والنتائج التي توصل إليها. ولقد مكّنا اهتمامنا بهذه النقاط الثلاث من الوقوف على جملة الانتقادات التي توصل إليها والمآخذ التي أخذ عليها الدارسين المسلمين لعلوم القرآن. وقد أخضعنا بدورنا منهجه ونتائج أعماله إلى محكّ النقد فأبرزنا مواطن الإصابة والقصور فيها، وحاولنا الالتزام بالنظرة العلمية في التحليل والتعليل.

(1) ريجيس بلاشير، القرآن : نزوله، تدوينه، ترجمته، تأثيره، ترجمة رضا سعادة، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 1973 .

(2) Blachère Régis, Introduction au Coran, Edition Maisonneuve et Larose, Paris, 1977

(3) . Blachère Régis, Le Coran, Edition Maisonneuve et Larose, Paris, 1980

وقد سعيينا بعملنا هذا إلى إيجاد صيغة تواصل والتّام بين عالمين حضاريين كثيرا ما عرفا بالتضاد والتناقض والتضارب. وسنتناول في هذه الدراسة على التوالي المواضيع التالية :

— كيفية تشكّل النصّ القرآني عند أصحاب المصنّفات.

— تاريخ الدراسات الاستشراقية لهذا الموضوع.

— تاريخية النص عند بلاشير.

### 1 — كيفية تشكّل النصّ القرآني عند أصحاب المصنّفات :

لقد مرّ القرآن بمراحل لعلّ أولها مرحلة التلقّي عن الملك وثانيها مرحلة التبليغ للمؤمنين، فلئن كانت الأولى ذات طابع ميثاقيزيقي يستعصي التأمل والحسم فيها على دارسها، فإن المرحلة الثانية خاضعة لأغراض الذاكرة وفعاليات الجمع والتدوين. إلا أن الدارسين المسلمين يذهبون إلى أن النصّ قد حفظ من التلف والتحريف بعناية ربّانية تلتقي بجهود المجتهدين في حفظه في الصدور مشافهة وكتابة زامنت نزوله لحظة بلحظة. أما المشافهة فمستمرة منذ تلقّيه عن الرسول، ويذكر أصحاب المصنّفات طبقات القراءة وينتهون إلى القول بوجود «شبه مدرسة لتحفيظ القرآن وتدارسه»<sup>(1)</sup> وأما الكتابة فقد مرّت بثلاث مراحل وثلاثة أشكال هي :

— كتابة الوحي في عهد النّبي على اللخاف والعصب والحجارة والجلود الخ... وهي في الواقع كتابة تفتقر إلى الترتيب والتشكيل ولكن المصنّفين يتشبّهون بالقول بترتيب الآيات في السور توقيفيا طبقا لما يأمرهم به النّبي.<sup>(2)</sup> ويستدلّون على موقفهم هذا بالخبر المتواتر : "وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيبا سمعوا النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر".<sup>(3)</sup> أما ترتيب السور فقد اختلفوا فيه على قولين : أحدهما يقول بالاجتهاد، والآخر يقول بالاجتهاد والتوقيف معا.<sup>(4)</sup> ويناقش القدماء والمحدثون القسم الاجتهادي

(1) انظر الإتيان، ج1، ص 125.

(2) الإتيان، ج 1، ص 105.

(3) المصدر السابق، ص 105 .

(4) انظر الزركشي، البرهان، ج1، ص 262.

لننتهوا فيه إلى القول بالتوقيف وأن الخلاف ليس إلا لفظيا وأن القسم الاجتهادي إن وجد فمتعلق بجزء ضئيل من القرآن.<sup>(1)</sup> أما عن سبب عدم جمعه بين دفتين فيقول الزركشي : "لئلا يفضي إلى تغييره في كل وقت، فلهذا تأخرت كتابته إلى أن كمل نزول القرآن بموته ﷺ " <sup>(2)</sup>.

— كتابة القرآن في عهد أبي بكر الصديق إثر موقعة اليمامة التي قتل فيها الكثير من القراء خوفا عليه من التلّف بتناقص عدد الحفاظ. ويعتبر أصحاب المصنفات هذه العملية بمثابة نسخ له من مكان إلى مكان مجتمعا، أو على حد تعبيرهم : "بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها القرآن منتشرا، فجمعها جامع وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء".<sup>(3)</sup> وينتهي هذا الجمع الذي قام به زيد بن ثابت في نظرهم إلى جمع تام ووفّي للنص وفق ما تنزل به الوحي وتلفّظ به الرسول بما في ذلك آخر سورة التوبة التي تذكر المصادر أنها لم توجد إلا مع أبي خزيمة، وهذا التعثر في الواقع يشكل خلافا في المنهج الذي اشترطه زيد على نفسه، وأبو بكر على زيد باستشهاد شاهدين عدلين على كل قرآن متلوّ أو مكتوب. ويحتج أصحاب المصنفات بأن الشاهدين هما الحفظ والكتابة، وأن زيدا كان يحفظها ويعلم موضعها ولم يكن تصرفه ذاك إلا عن ورع وزيادة في الضبط<sup>(4)</sup>. ويقولون إنه قد روعي فيه التوقيف بالنسبة للآيات والسور على حد سواء.

— جمع القرآن في عهد عثمان ويذكر الدارسون أن الباعث عليه هو اختلاف الناس في القراءة وكثرة اللحن فيها بسبب اختلاف اللهجات. وقد قامت بهذا العمل لجنة رباعية يترأسها زيد بن ثابت، ودوّن القرآن وفق لسان قریش عند اختلاف أعضائها حول شيء منه بأمر من عثمان، لأنه به نزل<sup>(5)</sup>. وأهم شيء في هذا الجمع وأخطره إقدام عثمان على حرق كل المصاحف المخالفة للمصحف الإمام التي استاء لها البعض من الصحابة من أمثال ابن مسعود

(1) البرهان، ج 1، ص 257، وكذلك صبحي صالح، مباحث في علوم القرآن، ط 17، دار العلم للملايين، بيروت، 1988، ص 71 - 72.

(2) البرهان، ج 1، ص 262.

(3) البرهان، ج 1، ص 238.

(4) البرهان، ج 1، ص 234.

(5) صبحي صالح، مباحث في علوم القرآن، ص 80.

ورفض حرق مصحفه (1). وسيستغلها المستشرقون خصوصا فيما بعد للطعن في حجبة الجمع هذه والقول بتلف أجزاء من القرآن (2).

إن المتأمل في حصيلة ما كتبه أصحاب مصنفات علوم القرآن من تصورات حول تاريخ القرآن، يتبين بكل وضوح النظرة التوفيقية التي يدافعون بها عن سلامة النص القرآني من التحريف والصبغة المتعالية التي أضفوها على عملية الجمع والتدوين وترتيب السور والآيات، إذ كثيرا ما يلجأون إلى الدفاع عن النص الموجود بحجج إيمانية لا تثبت أمام الحجاج العلمي كحسم موقف ابن مسعود المعارض بـ : "ألهمه الله أن يرجع إلى رأي عثمان الذي كان في الحقيقة رأي الأمة كلها" (3). والحسم في ترتيب آي القرآن وسوره بالتوقيف باللعب على الألفاظ والتقليل من شأن المسألة بالتفريق بين الروايات وبجعل المختلف فيه جزءاً ضئيلاً لا يكاد يؤبه له ومبنيًا على حديث ضعيف (4). وتبرير موقف زيد في الأخذ برواية أبي خزيمة الأنصاري المنفردة المتعلقة بخواتم سورة التوبة، أو لا بإيراد حديث يجعل من شهادة هذا الرجل كشهادة رجلين (5)، ثم بإضفاء موقف التقوى والورع وزيادة الحيلة في تدوين النص على تصرف زيد المخالف للمنهج المضبوط لهذا العمل (6). والأمثلة على هذه الثغرات كثيرة لن يستوعبها هذا الموضع وقد أوردنا بعضها للدلالة على حاجة النص المستمرة للدرس والتمحيص. أما المكي والمدني من القرآن فيعتقد أصحاب المصنفات الحسم فيه بوضع مقاييس زعموا أنها مكنتهم من تحديد كل من هذين القسمين. وسنتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل لأهميته عند أصحاب المصنفات إذ به يعرفون الناسخ والمنسوخ ومن ثم الأحكام التشريعية، ولحاجته للدرس وتمحيص الروايات، ولامتزاجه بعلم أسباب النزول، المجلية لمناسبات نزوله في مكة أو في المدينة. فالمكي عندهم - في المقياس الأول المكاني - هو ما نزل بمكة وما جاورها، والمدني ما نزل بالمدينة وما ينتسب

(1) انظر السجستاني، المصاحف، ص 15.

(2) انظر بلاشير: Introduction au Coran, p 45 et suivantes.

(3) المصاحف، ص 12. وكذلك مباحث في علوم القرآن، ص 83.

(4) البرهان، ج 1، ص 287، وكذلك مباحث في علوم القرآن، ص 82.

(5) البرهان، ج 1، ص 234.

(6) مباحث في علوم القرآن، ص 85.



إليها من أماكن. أما في المقياس الزماني فالمكي هو ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعد الهجرة وإن كان بمكة. والمكي هو ما ورد خطاباً لأهل مكة، والمدني هو ما ورد خطاباً لأهل المدينة، ويفرق المصنفون القدامى بينهما بواسطة علامات أسلوبية تتمثل في عبارة "يا أيها الناس" بالنسبة إلى القرآن المكي، وعبارة "يا أيها الذين آمنوا" بالنسبة إلى القرآن المدني. إلا أنهم بيّنوا قصور هذا المعيار نظراً إلى احتواء كل القرآن مكّيّه ومدنيّه على العبارتين وإن كانت كثافة العبارتين تتصل بالتحديد الأنف الذكر، وانتصروا للمقياس الزمني إذ يبدو أن الهجرة من مكة إلى المدينة مثلت نقطة حاسمة في تاريخ الإسلام وحدثاً له دلالاته في نفوس المؤمنين الأوائل. وقد أضاف المصنفون القدامى إلى هذه المقاييس ضابطتين لمحاصرة المكي والمدني هما المعيار المضموني والمعيار الشكلي. أما الأول فيتعلق بمضمون السور والآيات وحدّثوا ما يتمثل بالمكي من القرآن، وهو ما احتوى على قصص الأنبياء والأمم الخالية. وما يتمثل بالمدني منه ما اشتمل على الفرائض والسنن والحدود، وما ذكر فيه المنافقون (باستثناء سورة العنكبوت). غير أن هذه المقاييس كلها تبقى محط النقد والمؤاخذة إذ نجد علامات القرآن المكي متداخلة في القرآن كله مكّيّه ومدنيّه فظاهرة التمثّل بأخبار الأولين لازمت القرآن المكي بأكثر كثافة ولم يخل منها القرآن المدني<sup>(1)</sup>. لذلك فإن هذا المعيار يظل غير مجد في تمييز القرآن المكي من المدني. أما المقياس الأسلوبي، فقد حاصر أصحاب المصنفات وفقه القرآن المكيّ والقرآن المدني معتمدين على خصائص مميّزة لكل منهما، وهي وجود عبارة "يا أيها الناس"، ووجود كلمة "كلاً"، ووجود حروف التهجي في بداية بعض السور، (واستثنوا البقرة وآل عمران والرعد) ثم توجيه الخطاب لأهل مكة. أما القرآن المدني فمن معايير الأسلوبية وجود عبارة "يا أيها الذين آمنوا" وتوجيه الخطاب إلى أهل المدينة.

غير أن هذه العلامات رغم نبعها من داخل النص، ورغم دلالتها العميقة على التطورات التي لحقت بالنص على مستوى البنية ظلت هي الأخرى قاصرة ولم تكن الحدّ الفاصل في تحديد كل من المنزلّات المكيّة والمدنية، إذ هي في

(1) نجد في سورة البقرة المدنية مثلاً تفصيلاً لقصة موسى وفرعون وبني إسرائيل.

حقيقتها عامة إطلاقية ولا تنطبق على كل سور وآي القرآن. وقد أوضحنا بعضاً من الاستثناءات في تحديد قرآن كل فترة.

إن المقاييس المذكورة آنفا ظلت كلها أو أغلبها منقوصة لا تملأ من ثغرات إذ تستند على معايير غير نابعة من النص يصعب إدراكها بالنسبة إلى الذين لم يعيشوا أحداث النزول، وحتى أولئك الذين عاصروا النبي وكانوا من صحابته عسر عليهم فيما بعد التمييز بين المكي والمدني<sup>(1)</sup>، لذلك كان التمييز بين النوعين مسألة نقلية تؤخذ من طريق الرواية عن السلف من صحابة وتابعين، ولذلك لم يتمكن المصنفون القدماء من الفصل الحاسم والتأني بين القرآن المكي والقرآن المدني. واختلفوا في عدد السور المكية وفي عدد السور المدنية، وفي عدد الآيات المكية في السور المدنية، والآيات المدنية في السور المكية، ويبدو أن الحسم المتوفر في المصحف الرسمي قد استند فيه إلى التغليب والمشهور من الأخبار. يقول السيوطي: "قال أبو بكر في الانتصار: إنما يرجع في معرفة المكي والمدني إلى حفظ الصحابة والتابعين، ولم يرد عن النبي ﷺ في ذلك قول لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة وإن وجب في بعضه على أهل العلم تاريخ الناسخ والمنسوخ، فقد يعرف ذلك بغير نص الرسول".<sup>(2)</sup>

وقد تبين لنا من خلال اطلاعنا على ما أورده أصحاب المصنفات تضارب الروايات في تحديد العديد من السور حيث عدّ بعض الصحابة سوراً مكية، في حين عدّها صحابة آخرون مدنية<sup>(3)</sup>. وقد بلغ عدد السور المختلف فيها حوالي 32 سورة حسب ما ذكر السيوطي في الإتيان<sup>(4)</sup>. وهذا الاختلاف رغم الحسم فيه عن طريق الروايات المشهورة، والروايات المتواترة يظل طارحاً للعديد من الإشكاليات يتعلق أهمها بما يورده بعضهم عن نزول الآية والسورة في موضعين مختلفين كالفاتحة مثلاً التي هي مدنية عند البعض ومكية مدنية

(1) الإتيان، ج 1، ص 16-6.

(2) الإتيان، ج 1، ص 23، وانظر الزركشي، البرهان، ج 1، ص 191.

(3) سورة المطففين مثلاً مكية عند ابن عباس، ومدنية عند عطاء. انظر الزركشي، البرهان، ج 1، ص 194.

(4) الإتيان، ج 1، ص 30.

عند صاحب الإتيان : "إنها نزلت نصفين : نصفها بمكة ونصفها في المدينة".<sup>(1)</sup> ولا يخلو هذا الموقف الأخير من تصنع ورغبة جامحة في التوفيق بين رأيين يستحيل الجمع بينهما . ويرد عند أصحاب المصنفات موقف توفيق تبريري آخر يقول بتكرار نزول السورة أو مجموعة الآيات، أو الآية مرتين مرة في مكة وأخرى في المدينة تعظيماً لشانها وتذكيراً بها خشية نسيانها. وفي هذا الموقف ما فيه من دلالة على عجز أصحابه أولاً عن الحسم الدقيق في المنزلات المكية منها والمدنية؛ وثانياً ما يحمله هذا الرأي من دلالة على انعدام معقولية أسباب النزول، والتعليل والجمع بين روايتين متناقضتين. أما الذين يذهبون إلى الرأي القائل بنزول الآية في مكة وتأجيل حكمها إلى المرحلة المدنية فظاهر الاصطناع، وهو علاوة على ذلك يجرّد النص من العلاقة الجدلية والسببية التي تربطه بالواقع. ويبقى السؤال مطروحاً لماذا قال المصنفون المسلمون بنزول الآية أو السورة مرتين في فضاءين مختلفين ؟ وهل يمكن أن يكون ذلك عملياً حاصلًا ؟

إن المتأمل في هذه الروايات يلاحظ أنها مسندة إلى أكثر من صحابي ينسبها البعض لمكة، والبعض الآخر للمدينة. والأرجح في هذا الموقف التوفيق في القول بمكيّتها ومدنيّتها، أي بنزولها مرتين، خشية المصنف من مخالفة قول الصحابي الذي كان يحتل مكانة تقرب من القداسة في نفوس المؤمنين، فلجأ إلى الموازنة بين خبرين متضاربين .

لئن اختصّ موقف الدارسين القدامى لموضوع تاريخ القرآن والمكي والمدني منه بالدفاع عن سلامة النص القرآني والنظرة التوفيقية التبريرية، فإن الدراسات المعاصرة لم تشذ عن هذه القاعدة<sup>(2)</sup> واكتفت بتبريد الأفكار والمسلمات الواردة في كتب المصنفات، مع الرد أحياناً بطريقة إيمانية ضعيفة على فرضيات ومقولات المستشرقين الذين نبشوا في التراث وخالفوا المنظومة الإسلامية، ولم يتجرأ أحد من هؤلاء المحدثين على وضع المسألة موضع

(1) الإتيان، ج 1، ص 31 .

(2) باستثناء نصر حامد أبو زيد في كتابه : مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، ط 1، بيروت، 1990.

استفهام سوى نصر حامد أبو زيد في كتابه "مفهوم النص"، حيث انتقد القدامى وبيّن نقائصهم، وعاب عليهم أخذ المسألة من الجانب الفقهي البحت دون الفكري.

وذهب إلى أن المكي والمدني لا يتعرف عليه استنادا إلى المكان فحسب بل بمراعاة معيارين أساسيين يتمثل أولهما في حجم السور. فمن خصائص القرآن المكي قصر سوره، ومن خصائص المدني الطول. وتفتن إلى أن مرحلة النبوة (نبي) المشتملة على الإنذار ومرحلة الرسالية (رسول) المتضمنة للأحكام بيّنة في الأسلوب. أما المعيار الثاني فيتعلّق بالفاصلة التي هي وثيقة الارتباط باللغة التأثيرية، أي لغة الإنذار وهي لغة القرآن المكي ويلخص هذه الضوابط بقوله: "وإذ أخذنا هذين المعيارين الأسلوبيين في اعتبارنا جنبا إلى جنب مع معيار المضمون ومعيار ارتباط حركة النص بالواقع فيما عرف بأسباب النزول أمكننا أن نحلّ كثيرا من خلافات القدماء حول المكي والمدني".<sup>1</sup> وخلاصة القول أن قداصة النص وسلطة الصحابي المعرفية ظلّتا تهيمنان على نفوس الدارسين العرب فلم يتجاوزوا مرحلة الدفاع عن قدسية المدونة وسلامتها.

إن تصنيف القرآن إلى مكي ومدني لم يخل من عوائق متأتية من تضارب الروايات النقلية، وصعوبة إعادة التفكير في النص على أساس زمني تعاقبي بعد استقراره إلى حدّ الساعة الراهنة في المصحف على وضعيته الحالية وفق ترتيب لا تاريخي .

إن بناء النص القرآني قام على أساس إشكالي مفاده عدم وجود قرائن وبراهين قاطعة تمكّن الدارس من معرفة يقينية بالتسلسل الزمني للمنزلات القرآنية سورا كانت أم آيات <sup>(2)</sup>. يورد السيوطي في الإتيقان رواية عن عكرمة: « فقلت لعكرمة ألفوه كما أنزل الأول فالأول، قال : "لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلفوه ذلك التأليف ما استطاعوا!" » <sup>(3)</sup>.

(1) نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص ، ص 81.

(2) الإتيقان، ج 1، ص 166.

(3) محمد الصبحي العلاني، علوم القرآن ومنزلتها بين العلوم الشرعية ، المركز القومي للبيداغوجي، تونس، 1999 ، ص 31.

وهذه الرواية توحى لنا بكيفية تدوين القرآن وترتيب آياته وسوره، وتجعلنا نستنتج تعذر الترتيب التاريخي واستحالة.

## 2 - الدراسات الاستشرافية وموضوع تاريخ القرآن :

إن الفهم الذي عالج به المستشرقون القضايا القرآنية يبتعد كثيرا عن الفهم الذي عالجته مصنفات علوم القرآن هذه القضايا نفسها، فضبط الوقائع التاريخية من أجدر ما يبحث فيه، وظاهرة الوحي تثير الشكوك وكثرة التساؤلات البناءة، واختلاف القراءات ظاهرة تفتت انتباههم للدرس والتمحيص عساها تزيح اللثام عن بعض الاختلافات في القرآن،<sup>(1)</sup> وكتابة القرآن وتدوينه مسألة علمية دقيقة تستوجب الحذر والإطناب والتحقيق لتنتهي إلى القول بعدم التدوين المزامن لنزول الوحي<sup>(2)</sup>، ومسألة الناسخ والمنسوخ وسيلة للقول بالتحريف. ولذلك ارتأينا أن نعطي لمحة تاريخية عن تاريخ الأفكار الاستشرافية المتعلقة بموضوعنا حتى نتبين في النهاية حصيلة أفكارها لنقارنها بأعمال الباحثين المسلمين من ناحية وبخلاصة أعمال بلاشير من ناحية أخرى.

إذا تفحصنا عناصر مدونة الاستشراق وتأملنا مادتها اتضح لنا دورها في إثراء المباحث الحضارية وتطويرها. وقد كثر إنتاجها خصوصا في الفترة الممتدة بين أوائل القرن التاسع عشر إلى المنتصف الثاني من القرن العشرين. وقد برزت مدارس مختلفة وأعلام عديدون نذكر منهم :

أ - قوستاف فايل (Gustave Wells) (1889-1808) : وهو مستشرق ألماني تناول موضوع تاريخ القرآن في كتابه "مدخل تاريخي نقدي إلى القرآن" وقد امتاز بالشمولية ودقة المنهج. بدأ محاولته لتأريخ القرآن وترتيب سوره سنة 1844، ولم تتخذ صورتها النهائية إلا سنة 1872 ولا يقيم فيها وزنا للروايات والأسانيد الإسلامية، لذلك كانت في نظر بلاشير "الطريقة الوحيدة المثمرة

---

(1) لم تكن القراءات المتعددة للنص القرآني في الحقيقة إلا موقفا مناهضا للواقع الحي المتمثل عادة في وجه مسلمة تميل إلى القول أن المصحف مدون بصيغة واحدة ، وأنه لا يعكس إلا نفسه. فكل قارئ مهما كان إرثه اللغوي قريبا من معيار لفظي قد تحدد بشيء من الاتفاق، لم يستطع التخلي عن إدخال خصوصيات لفظية في تلاوته... بلاشير، القرآن، ص 94.

(2) انظر بلاشير، القرآن، ص 29.

حقاً<sup>(1)</sup>، وكانت من قبله في نظر نولدكي نقطة الانطلاق في أجرا محاولة لترتيب القرآن، فيها أخذ وعلى كثير من أسسها بنى دراسته. وكان فايل قد قسم المراحل القرآنية إلى أربع : ثلاث في مكة والرابعة في المدينة، وهو أول من قسم السور المكية إلى ثلاث مجموعات. وقد اتبعه في ذلك نولدكي سنة 1860 عندما ظهر كتابه "تأريخ القرآن" للمرة الأولى، مع إجراء تعديلات طفيفة في محتويات كل مرحلة على حدة.

ب - نولدكي (Noldeke) (1836-1930) : وهو مستشرق ألماني تناول هو الآخر هذا الموضوع بالدرس في كتابه "تأريخ القرآن"<sup>(2)</sup> وقد عالج فيه بمنهجه العلمي مشكلة تأريخ السور والآيات وحدد كلا من السور المكية والسور المدنية وأوضح مميزات كل مجموعة من ناحية الأسلوب والمضمون تحديدا ممتازا<sup>(3)</sup>. ولقد كان هذا الباحث مقتنعا بضرورة ترتيب القرآن زمنيا على غير الطريقة الإسلامية فرسم لنفسه منهاجا جديدا تأثر به كثيرون، فأصبح موضوع هذا الترتيب يشغل أذهان المستشرقين جميعا ويعلقون عليه أخطر النتائج في مجال الدراسات القرآنية.

لقد ارتاب نولدكي خلال بحثه التحليلي، في الروايات والأحاديث وأقوال المفسرين في تأريخ القرآن، إلا أنه كان يأخذ من مجموعها ما ينير فكره ويرشده إلى تأريخ السور ونظمها، ومن ثمة سلك مسلكا ذكيا بنى بناهته في كشف الترتيب التاريخي للسور إذ جعل الحروب والغزوات الواردة في حياة النبي كغزوتي "بدر" و"الخندي"، وصلح الحديبية وأشباهها من المدارك لفهم تأريخ ما نزل من القرآن فيها، واعتبر اختلاف لهجة القرآن وأسلوبه دليلا آخر لتأريخ آياته. ويرى أن الآيات المحتوية على خطابات بلفظ : "يا أيها الناس"

(1) انظر مؤلفه : Introduction au Coran, p 251

(2) هذا الكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه كانت تحمل عنوان "أصل وتركيب سور القرآن" قام بتعميق موضوعها ، فأخذ عن فايل تقسيمه الثلاثي للسور المكية وأحدث فيه جديدا.

(3) الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه عقد فصلا في كتابه بعنوان : "الوحي الذي نزل على محمد ولم يحفظ في القرآن"، ألمح فيه إلى موضوع التحريف في القرآن بقوله : "أنه مما لا شك فيه أن هناك فقرات من القرآن ضاعت" ويقول في موضع آخر : "إن القرآن غير كامل الأجزاء". والمهم في هذا الصدد هو أن نولدكي قد أسس لفكرة القول بتحريف القرآن . لمزيد الإطلاع انظر مؤلفه : تأريخ القرآن ، الطبعة الثانية ، د.ت.

وعلى الشدة في الإنذار مكية نزلت في أول النبوة، أما الآيات المحتوية على خطابات بلفظ "يا أيها الذين آمنوا" فمدنية نزلت بعد تكاثر عدد المؤمنين.

إن من اجتهاده ترتيبه للقسم المكي من القرآن وحصره في خمس وثمانين سورة، وترتيبه للقسم المدني منه وحصره في ثمانين وعشرين سورة<sup>(1)</sup>. ولعله اعتبر الفاتحة مكية مدنية إذ لم يرتبها في القرآن المكي ولا في القرآن المدني، وبذلك تمت سور القرآن أربع عشرة ومائة سورة.

لقد رتب نولدكي سور القرآن حسب النزول مبتدئاً بسورة العلق باعتبارها أول ما نزل من القرآن، ثم تابعها بسورة القلم وهكذا ينتبع القرآن تاريخياً حتى ينتهي بآخر ما نزل من القرآن بالمدينة. ويمثل في نظرنا مبحث تأريخ السور من أنفس ما ورد في كتابه "تأريخ القرآن".

ج - هوبرت قريم (Hubert Grimme) : تناول هذا الباحث القرآن بالدرس واعتمد الروايات والأسانيد الإسلامية في ترتيب سور القرآن، إلا أنه عجز عن تمحيص هذه الروايات، وكانت النتيجة ترتيبه السور على أساس واه مع التخلي عن المنهج الذي اشترطه على نفسه من احترام الروايات، ليصل في نهاية المطاف وفي مواطن مختلفة إلى الأخذ برأي المستشرق الألماني نولدكي.

د - ويليام مويير (Willam Muir) : قسم هذا الباحث المراحل القرآنية إلى ست : خمس في مكة، وسادستها في المدينة. وقد اعتمد فيها في مواطن كثيرة على السيرة النبوية وأسانيدها بعد دراستها دراسة نقدية حشد لها الكثير من معلوماته التاريخية، إلا أنه وقع مثل قريم في أخطاء كثيرة لأخذه بروايات ضعيفة<sup>(2)</sup>.

هـ - جولد تزهر (Goldziher) (1850-1921) : أثار هذا الباحث المجري بعض المآخذ على النص القرآني نوجزها في النقاط التالية :

---

(1) نولدكي، تأريخ القرآن، الطبعة الثانية د ت، ج 1، ص 58، هذا الترتيب يوافق رواية لابن عباس ، عن ابن جريج عن عطاء الخراساني : "نزلت بمكة خمس وثمانون سورة ونزلت بالمدينة ثمان وعشرون سورة". انظر ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، ط 1، بيروت، 1994، ص 43.

(2) انظر مناهج المستشرقين في الدراسات العربية الإسلامية، طبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1985، ج 1، ص 176.

- اعتبر الاختلاف في القراءات ناتجا عن هوى القراء ولا علاقة له بالتوقيف والرواية.

- أول النص القرآني بطريقة لا يتسع لها حجم الكلمات من أجل إثبات أنها محض آراء، لا نصوص منقولة بالرواية<sup>(1)</sup>.

- اعتبر بعض القراءات متناقضة في المعنى ومختلفة في التأويل بحيث يتعذر الجمع بينها، وذهب إلى أنها مخالقات جوهرية.

- حمل بعض الاختلاف في القراءات على الخوف من أن تمسّ الذات الإلهية أو الرسول بما لا يتناسب والرؤية الإسلامية<sup>(2)</sup>.

- اعتبر الوحي مزيجا من معارف دينية أخذها النبي عن اليهود والنصارى، وتأثر بها إلى أن صارت عقيدة لديه ووحيا إلهيا، ومن ثم بشر بها<sup>(3)</sup>.

و - كارل بروكلمان (Karl Brockelmann) (1868-1956) :  
تطرق هو الآخر لموضوع تأريخ القرآن في كتابه "تاريخ الأدب العربي" في الفصل الثاني من الباب الثاني، حيث درس الوحي والبيان القرآني ومن ثمة جمل القرآن المؤثرة وانتهى إلى تشبيه القرآن بسجع الكهان<sup>(4)</sup>.

وقد تطرق بروكلمان إلى التقسيم المكي والمدني وما يختص به كل منهما، كما تعرض إلى مسألة تدوين القرآن وذهب إلى أنه لم يكتب من الوحي

---

(1) يتعلق الأمر بالآيتين 8 و 9 من سورة الفتح : "إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا، لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه وتسبحوه بكرة وأصيلا".

(2) جولد تسيهر، مذاهب التفسير، ترجمة علي حسن عبد القادر، ص 8-20 .

(3) يقول الكاتب : «فتبشير النبي العربي ليس إلا مزيجا منتخبا من معارف وآراء دينية عرفها بفضل اتصاله بالعناصر اليهودية والمسيحية التي تأثر بها تأثرا عميقا، والتي رآها جذيرة بأن توقف في بني وطنه عاطفة دينية صادقة، وهذه التعاليم التي أخذها عن العناصر الأجنبية كانت في وجدانه ضرورية لإقرار لون من الحياة يريد به الله. لقد تأثر بهذه الأفكار تأثرا وصل إلى أعماق نفسه، وأدركها بإحياء قوة التأثيرات الخارجية، فصارت عقيدة انطوى عليها قلبه، كما صار يعتبر هذه التعاليم وحيا إلهيا ". جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة يوسف موسى، مصر، 1948، ص 12.

(4) كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، طبعة دار المعارف، القاهرة، 1968، ج1، ص 137.



إلا نجوم متفرقة في حياة الرسول. ويعتبر تدوين القرآن باعثا على الاختلاف في القراءة، ومن هذا المنطلق اشغل القراء بتصحيح القراءات.

### 3 - تاريخية النص القرآني في منظور بلاشير :

يقودنا هذا التتبع التاريخي للدراسات الاستشرافية لموضوع تأريخ القرآن إلى العمل الذي أسهمت به المدرسة الاستشرافية الفرنسية والتي تألق منها خصوصا ريجيس بلاشير المولود سنة 1900، وسنخص أعماله بشيء من العناية نظرا إلى أهميتها. لقد امتد العمر ببلاشير أكثر من سبعين سنة (1900-1973)، فخلّف تراثا أدبيا هاما يتألف من ثلاثة عشر كتابا، وثلاثة كتب أخرى شارك في تأليفها، ومقالات عديدة ومراجعات نقدية تدل على أهمية هذا الباحث. ولسنا نعتمد الكمّ للبرهنة على أهمية بحوث الرجل، وإنما نتجاوز ذلك إلى النوع، إذ لا يفوت الدارس مساس هذا الباحث بفروع معرفية متنوعة، فقد اهتم إلى جانب الأدب العربي بقسميه القديم والحديث باللغة العربية، وصنّف في نحوها وصرفها وعروضها، وانشغل طويلا بالإسلاميات، وصنف في شتى ميادينها، وأفرد القرآن وتاريخه بعناية خاصة، تمثلت في ترجمة النص القرآني والتأليف في علومه وتاريخه، رغم ما يتصف به هذا الميدان من صعوبة، إذ لا يزال أهل لغة الضاد وأصحاب الاختصاص يشددون على تناول هذه المواضيع بالدرس والترجمة ويشترطون فيه الغوص في بحور من العلوم أول ما تحتاج إليه عمق المعرفة باللغة وأغوارها.

وقد أفرد لدراسة القرآن ومواضيعه كتابا بعنوان : "القرآن" ضمّنه مجمل أفكاره المتعلقة بمواضيع القرآن، وقد خصص لتأريخ القرآن أربعة فصول من مجموع سبعة، وهي على التوالي كالتالي :

- المصحف بنيته وتكوينه،
- الرسالة القرآنية في مكة،
- رسالة القرآن في المدينة،
- الواقعة القرآنية وعلوم القرآن (1).

(1) بلاشير، القرآن، مرجع سابق، ص 93 - 95 - 96 - 97 - 100.

إنّ تنظيم مصحف عثمان في نظر بلاشير قد أحدث خلا لا دواء له في الترتيب التاريخي للنصوص القرآنية، فالسور الطويلة مرتبطة بالمرحلة المدنية بين سنتي 622 و632 م. أما السور القصيرة والمتوسطة فهي على العموم نصوص مكّية وترتيبها المكاني في نهاية المصحف، وفي هذا التنظيم شذوذ متعلق بالفاتحة التي تشتمل على بضع آيات فقط وهي مرتبة في مستهل المصحف. إن هذا التتابع في السور طرح على علماء الكلام والمفسرين المسلمين سؤالاً محرجاً: هل هذا التتابع في السور من اجتهاد الرسول أم هو بواسطة وحي يوحى؟

إنّ خلاصة القول عند القدامى أنّ نظام السور توقيفي يلتقي في ناحية أخرى باجتهاد جامعي القرآن. والإشكال المطروح في هذا الصدد هو مسألة تصديق كل ما عرضه مصحف عثمان من الأمور التي يتعذر اتّباعها. ولذلك عمد بلاشير إلى قراءة نقدية تمكنه من فهم كيفية تشكّل النص القرآني.

يعتبر بلاشير المنزلات القرآنية غير سليمة ولا تتفق والمصحف العثماني الذي يعتمد عليه العالم الإسلامي. إنه يعيب على الباحثين المسلمين قولهم باستقرارية النص واعتقادهم بثباته بينما الحقيقة في نظره تقلبه منذ نشأته وعلى مدى الفترات التاريخية التي شهدت تطوره من عصر إلى عصر. ويعلل بلاشير عدم استقرار النص القرآني في مستوى النشأة بعدم التدوين المؤقت وبالاستظهار الشفوي الذي يخضع للهجات ومن ثم للحن والتغيير. وصفوة القول إن هذه العوامل تفقد النص القرآني أصوله وتجعل ملامحه غير جلية ومستعصيا على التحديد.

أما على صعيد التطور فيرى بلاشير أن ضروبا كثيرة من التأثيرات المشوّهة قد رافقت النص في تدوينه وتطويره بدء بطرق الرواية والتدوين وانتهاء إلى المنهج الذي اعتمدته العلماء العرب لوضع المصحف النهائي، وإلى التطويرات الأخيرة للخط العربي ولحركات الإعراب والإعجام، ولأنّ جهد العلماء العرب "كان متقطعاً، فهو وليد الظروف والأذواق الفردية والحاجات الدينية والاتجاهات السياسية، وما أوهى هذه الاعتبارات في صيانة المدونات من الضياع والفناء"<sup>(1)</sup>.

(1) ريجيس بلاشير، المتنبي، دراسة في التاريخ الأدبي، ترجمة إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، بيروت، 1988، ص 114.

لذلك اعتنى بلاشير بالنص الموجود بين يديه عناية خاصة وصنّفه وفق معايير النقدية ورتّبته في موضعه إلى مكّي أو مدني. والنصوص عنده أنواع ثلاثة : نصّ موجود، لكنه ينقده ويرى فيه مآخذ، ونصّ مفقود يرجّح الأدلة والبراهين لإقامة الحجة على ضياعه ونصّ منشود هو خلاصة ما يتوصل إليه.

فالنص الموجود هو المدونة وهي وافرة المادة ورواياتها متعددة ومن هذا المنطلق يعتبرها الباحث محرّقة مشكوكا في صحتها وأصالتها وليست المرأة التي تعكس واقع الأشياء وصحة الأحداث، وتواتر الوقائع، لذلك يخضعه الناقد إلى مقاييسه النقدية فيسقط منه ما لم يصح عنده، ويحاول تقريبه من حالته الأصلية، أي النص المنشود وهو بمثابة الخلاصة التأليفية التي يتوصل إليها الباحث.

أما النص المنشود فهو في الحقيقة النص الأصلي الذي لم تمتد إليه الأيدي بالتحريف والتغيير والتزييف، وهو كذلك ما يأمل الباحث في الوصول إليه بعد مقارنة الأدلة. وهذه النصوص في حالة القرآن جلّها موجود ولعل بعضها في حكم الضياع قلما يهتدي إليها الباحث دون عناء وبصفة قطعية لا مجال للشك فيها.

كيف تعامل بلاشير مع نصوص القرآن الموجودة ؟ وما هي نتائج هذا الترتيب؟

إن بلاشير لم ينظر إلى النصوص باحثا فيها عن مضامين وثائقية وإنما تعامل معها على أنها مادة لغوية تعجّ بالظواهر الأسلوبية الخاضعة للتطور والقبالة للرصد التاريخي. وقد اتخذ من هذه الظاهرة مطية لإعادة تشكيل النص القرآني وفق أسباب النزول.

في مستهل الأعمال يضبط بلاشير المدة التاريخية ويسرد أهم الأحداث التي جدّت فيها، ثم في مرحلة ثانية يتقصّى الوقائع التي حفّت بالنص فيشير إليها، ويقيم علاقة سببية بينها وبين ظهور نص قرآني ما. ولهذا الموقف دلالة قطعية على تسليم بلاشير بتأثير الوقائع والمستجدات في النص القرآني.

لقد اشترط بلاشير على نفسه منهجا صارما للبحث مفاده أخذ النص موضع شك باستمرار، وعدم التسليم بأي معلومة أثبتتها ودافع عنها أصحاب

المصنفات، لذلك اعتبر القرآن كلاً غير مجزأ يقرأ من بدايته إلى نهايته دون وقفات ولا تحديد معالم، وبكامل احتياط بغية الحصول على الركيزة التاريخية ومجموعة المناسبات المسببة، وسلسلة وقائع السيرة التي قدمت الإطار لدعوة الرسول. يقول : " يجب علينا أن نأخذ المصحف كلاً غير مجزأ تساق قراءته من البداية إلى النهاية بلا وقفات وتحديد معالم " (1).

إن بلاشير لا يثق بالنص الموجود إذ يعتبر أن منهج التحقيق الذي سار عليه الباحثون العرب القدامى لم يحو إلا بعض الملامح العلمية الحنينية التي لا تتعدى الوعي بضرورة الحذر الدائم تجاه الرواة وأن هذا الوعي ذاته لم يجد عوامل تتميه وتدعم مسيرته. والنتيجة أن عمليات الجمع والتدوين المتتالية لم ترد بلاشير إلا شكاً (2).

إن النص الموجود عند بلاشير هو دائماً وأساساً موضوع شك ومن ثمة فإنه يظل في حاجة إلى الإثبات ولا يمكن أن نثبت أمراً مشكوكاً فيه "إلا بالنظر في عناصر موثوقة خارجة عن مجال الطعن (...) وبهذا المعنى فإن المباشرة الداخلية للنص رهينة ارتفاع الشك عنه" (3). ولذلك يعلن اتباعه لمنهج نولدكي في البحث، إذ يعتبر أنه يرد وضع النصوص إلى آفاق تيسر للباحث اكتشاف مواقع الآيات طبقاً لمسبباتها وفي تسلسلها التاريخي غير المدون ولا على حالته المعهودة، يقول : "إن كل تقرب من المصحف يتطلب استعداداً إذن، وإن إعادة ترتيب السور الذي اقترحه نولدكي ومدرسته ينال هنا كامل أهميته، إنه يلقي على المصحف أضواء مطمئنة ويرد وضع النصوص إلى آفاق سهلة الإدراك (...) فما عاد هذا يظهر على شكل تتابع مصطنع وغير منتظم للنصوص، بل على شكل سلسلة من الموضوعات عالجه محمد خلال عشرين عاماً وفقاً لمقتضيات دعوته (...) وحينئذ يستعيد الكل وحدته النفسية والتاريخية." (4).

(1) بلاشير، القرآن، ص 42.

(2) انظر الصحابي العلاني، الإستشراق الفرنسي، ص 156 - 155.

(3) بلاشير، القرآن، ص 42.

(4) المرجع السابق، ص 43.

إن مطيئة بلاشير للتفريق بين القرآن المكي والقرآن المدني هي دراسة أسلوب السور ومواضيعها مما مكّنه من التفريق بين ثلاث مراحل للقرآن المكي. إن المنزلات المتلقاة طيلة الفترة المكية الأولى تتميز في نظره بوحدة الأسلوب وتتألف الآيات على العموم من ستة إلى عشرة مقاطع صوتية، والسجعات تتابع غالبا على قافية واحدة شديدة الوقع، وبعض السور تبنى آياتها على شكل أدوار مع لازمة "تردد مرتين أو ثلاث مرات (...)" وغالبا ما تفتتح السور بعبارات قسم بالنجوم أو بالجمال المقدسة فتؤلف صيغا من الكلام السحري وكل هذه النصوص تتميز بطابعها الغنائي وسياقها المذهل<sup>(1)</sup>. فانطلاقا من السورة الثالثة والخمسين "النجم" من مصحف عثمان نجد تتابعا في سوره من قصير إلى أقصر ويرى بلاشير أنها تهدينا إلى الفترة الأولى للدعوة، كما يلاحظ من خلال بعض هذه السور أن محمدا كان "مضطربا مترددا في قواه، قريبا إلى اليأس أمام ضخامة رسالته (سورة المدثر والضحي والاشراح)"<sup>(2)</sup>. ولذلك يضبط عدد سور الفترة المكية الأولى بسبع وأربعين سورة توضح في نظره تجربة المرحلة الأولى من دعوة النبي الجديد، لاسيما أن الفترة الثانية من الدعوة في مكة تتمثل عنده باثنتين وعشرين سورة تبتدئ بسورة الكهف وتنتهي بسورة النجم. ويرى بلاشير أن "نصوص هذه الفترة موسعة، ومختلفة العناصر ويكثر فيها استعمال اسم "الرحمان" وأسماء أخرى تطلق عادة على الإله، وتتأكد في السورة ذاتها عقيدة التوحيد الإلهي والذير والوعيد، إذ يؤكد القرآن أن جهنم هي الحنف المحتوم للمشركين المكيبين الذين ناهضوا دعوة محمد.

إن سور المرحلتين الأولى والثانية يكثر فيها - في نظره - التقطيع إلى آيات تنتهي بقافية مسجعة، وكذلك وجود مقاطع أو آيات ذات طابع غنائي، وهذا الاختلاف في الأسلوب ليس جليا للعيان في النص العربي فحسب بل وأيضا في الترجمة إلى لغة أجنبية، يقول بلاشير : "إلا أننا نشعر حتى من خلال الترجمة إلى لغة أجنبية كم يزداد الاختلاف بين الأسلوب المتقطع الذي

(1) المرجع السابق، ص 54.

(2) المرجع السابق، ص 55.

يتخلله الوميض والقسم واستحضار الأخرويات وهو خاص ببداية التبشير، وبين الصيغة الخطابية المسهبة، المفعمة بالاعتراضات والتي تتميز بها المنزلات المتلقة في مكة يوم كان محمد يهيم بترك هذه المدينة التي لم تسمع نداءه<sup>(1)</sup>.

يرى بلاشير (وكذلك نولدكي) أن نصوص المرحلة المدنية تلح بكثرة على أسلوب الوعظ الذي لم تخل منه سور المرحلة المكية، وفي هذا الموضع يطرح بلاشير سؤالاً دقيقاً : هل كانت بنية هذه المواعظ أصلية ؟

يجيب بأن الإيجاب يتعلق بسورتي "الأنعام" و"الأحقاف" فحسب، أما باقي السور فلا يتعجل في الحكم عليها ويريد أن يكون أكثر تبصراً إذ أن هذه النصوص ذات تقسيم ثلاثي : المقدمة التي غايتها تعمير الباطن، يتبعها تمثيل بتبليغ رسائل بدون صدى، ثم خاتمة تهديد في وجه المشركين المكيين، ويعمل ذلك بقابلية هذه السور لمنزلات تندمج - على حد تعبيره - بسهولة في الإطار الثلاثي<sup>(2)</sup>. كما لاحظ أن القرآن يستعمل كثيراً في سور هذه الفترة الثالثة عبارة "يا أيها الناس" إذ الوحي لم يعد موجهاً إلى المكيين فقط، بل إلى الذين لم يرد بعد التفكير بهدايتهم، إلى المدنيين أولاً، ومن ثم إلى عالم البدو<sup>(3)</sup>. ونتيجة لذلك يجد تلاحماً في معالجة موضوعات الدعوة يظل في نظره نتيجة حتمية للظروف، "فإن هذه الموضوعات تبدو مرتبة وفقاً لأبواب ثلاثة عامة : التذكير بالإخفاق الذي حصل للأنبياء الغابرين، والتأكيد على أن الإسلام في حقيقته السامية هو الشاهد على القدرة الإلهية، والشعور بأنه ينبغي على الأمة الصغيرة التي تبعت محمداً أن تعيش بالتقوى والاستسلام لمصيرها..."<sup>(4)</sup>. وهذه الأفكار كثيراً ما ورد ذكرها خلال الفترة الثانية، لذلك يتساءل بلاشير عن الجدوى من التوسع في هذه الموضوعات القصصية بنفس الإسهاب السابق. ولا يحير جواباً لذلك سوى إضافة الكثير من التفاصيل أو "الزيادات التي تقوي أثره وتوضح مرماه"<sup>(5)</sup>. ويضيف أن قرآن هذه الفترة يردد فكرة إخفاق الأنبياء في الزمان

(1) المرجع السابق، ص 65.

(2) انظر المرجع السابق، ص 59.

(3) المرجع السابق، ص 60.

(4) المرجع السابق، ص 60.

(5) المرجع السابق، ص 61.

الغابر إلا أنه يورد ذكرهم في تعاقب تاريخي ينتهي بمحمد، "فالقرآن عندما يذكر بإخفاق الأنبياء في الزمان الماضي يخلص بذلك التذكير إلى أن يحدد في تعاقب تاريخي النظام الذي أتى فيه المسلمون يعطون البشر (...) فإن سلسلة الرسائل السماوية تنتهي بذكر محمد" (1). ويرى بلاشير أن شخصية إبراهيم قد حظيت في سور هذه الفترة باهتمام عظيم، إذ يقدم على أنه مكسر للأصنام أو سلف مكرم. أما العبادة فقد أخذت معالمها تظهر وتتنظم دون أن تتخذ مع ذلك دقتها النهائية.

أما موضوعات الدعوة في المدينة فقد اقترنت بحياة الأمة الفتية في مظاهرها المختلفة، ويحصر بلاشير المنزلات المتناقلة في المدينة في أربع وعشرين سورة مختلفة الطول يعتبرها مبعثرة في المصحف، أطولها في البداية، وبعضها وسط المصحف، أما البعض الآخر ففي آخر المصحف. ويضرب بلاشير صفحا عن اعتقاد علماء القرآن بالتوقيف فيما يتعلق بترتيب الآيات داخل السور إذ يعتبرها أو على الأقل بعضا منها، متداخلة العناصر : "إن مادة عدة حلقات من النصوص قد جمعت على تجاور ظاهر الاصطناع" (2) ولذلك تدرك - حسب زعمه - بسهولة تداعي الأفكار الذي أفضى إلى التوفيق بين المنزلات المتناقلة في المدينة على فترات متباعدة بلا شك والذي أدى إلى تنظيم هذه المنزلات في تتابع يتفق وروح العصر. إلا أنه رغم ذلك يلاحظ أن القرآن المدني يشهد اتصالا دائما وانسجاما دائما مع متطلبات دعوة غير منفصلة عن الواقع. فبالرغم من تطرقه لموضوعات القرآن المكي وخاصة قصص الأنبياء ومسألة العقيدة وتهديد المشركين إلا أننا ننتبين أنه يعطي الأفضلية لموضوعات منسجمة مع أحداثها الجارية. فالموضوعات تتعلق بالحياة السياسية والعلاقات بين القبائل المجاورة من أهل الكتاب من ناحية وبالمشركين من ناحية أخرى، وبالنزاع المسلح دون اكتراث بالتسلسل التاريخي للأحداث، وإنما اكتفى القرآن بالتلميح. وقد أخذ بلاشير الوقائع التي تناقلها المفسرون وإن أجمعوا مأخذ شك، ولم ير في هذه المنزلات إلا مقصدا عاما يرمي القرآن من

(1) المرجع السابق، ص 61-62.

(2) المرجع السابق، ص 69.

ورائها إلى تثبيت المؤمن وخزي الكافر والزناغ. ثم تتلاقى في السور المدنية كآبة النبي (الحج 43) والتنديد بالمشركين (البقرة 96 - التغابن 6 - النساء 112) وكذلك ذكر الحساب والجزاء بحسب الأعمال (النساء 56 ومحمد) والتأكيد من جديد على وحدانية الله وقدرته المطلقة، ومن الطبيعي أن تتضمن السور المدنية المشكلات التي أسفر عنها استبدال النظام القبلي بنظام جديد كالمراتب الاجتماعية والتفاوت بين الجنسين (البقرة 229 - آل عمران 35 - النساء 34 الأنعام 165 - النحل 71) والتحديدات المتعلقة بالعبادات والمحرمات الجنسية والغذائية والأخلاق الفاضلة.

إن معالجة بلاشير لتأريخ المرحلة الإسلامية في المدينة من خلال القرآن قد ركزت رغم إيجازها على الكثافة التاريخية وعلى أبرز النقاط والمراحل التي مرّ بها النبي والقرآن معاً. إن الدارس لأثاره يلاحظ كثافة المادة التي عرضها بأسلوب موجز دقيق، إلا أنه لا يكاد يعثر - بعد التحري وأخذ النص مأخذ الحيلة والحد - على رضا بلاشير الكامل عن النصوص القرآنية، فالبحث عن عيوبها وعدم اتساقها هو الموقف الغالب في أعمال بلاشير، ودعوته إلى الشك والاستقص لا تكاد تفارقه في كل موطن من البحث حين تناوله النص القرآني، ففي مؤلفه : "القرآن" وكذلك في دائرة المعارف الإسلامية تحت لفظ قرآن، يذهب إلى أن أسلوب القرآن القصصي ينقصه التسلسل، ويرى أن قصصه متقطعة بدرجة يصعب فهمها على من لم يطلع عليها في موضع آخر : "إلا أن القرآن بخلاف الكتب التاريخية المحفوظة في العهد العتيق، لا يعرض الوقائع بحسب تسلسلها التاريخي، أو في بعد مقتصر على سرد الحوادث (...)" إن الفقرة التلميحية القرآنية وما يقابلها في القصص السيري لا يلتقيان على صعيد واحد. إن النص القرآني يسعى بثبات إلى تعمير الباطن، إنه لا يكثرث بالتسلسل التاريخي (...)" <sup>(1)</sup>. كما انتقد تكرار بعض الألفاظ والعبارات التي لا يجد لها مسوغاً البتة ويرى في كثرة انتقال القرآن في خطابه من صيغة إلى أخرى ومن حال إلى حال مجالاً للتجريح، إذ يصرح أنه لا يختص بهذه

(1) بلاشير، القرآن، ص 72 - 73.



الملاحظة وإنما هو موقف كل عالم أوروبي من القرآن بعد الرؤية والإمعان الصحيح<sup>(1)</sup>.

والحقيقة أن بلاشير يفرض على نفسه منهجية صارمة يحدها منطق الكمال . فالنص الذي ينشده هو النص الأمثل الذي تتجلى فيه المادة المدروسة كاملة لم يمسه أي زيف أو تحريف ولم تشبها النقائص ولذلك يعتبر النص الموجود غير متناسق وفي حاجة ماسة إلى المراجعة والتحقيق العلمي. إلا أنه، ورغم هذه الحيلة وهذا المنهج الصارم الذي يلزم به نفسه، يخرج بنتائج ذات صبغة احتمالية دون أن يقوم عليها دليل، ففي كثير من المواطن تتواتر عبارات من نوع : "ومن المرجح" أو "يبدو أن"<sup>(2)</sup> أو "وهذا أكثر احتمالاً" أو "إنه أمر غير ثابت" و"فيما يبدو ... وربما"<sup>(3)</sup> إلى غير ذلك من القرائن التي تدلّ دلالة قطعية على محدودية النتائج التي توصل إليها الرجل وانتهت إليها قراءته، ومن هذا المنطلق أمكننا القول إن استنتاجاته ذات دلالة ظنية الثبوت والدلالة.

إن قراءة بلاشير لتاريخ النص القرآني جعلته يتأرجح بين الشك في ما تتضمنه النصوص من معطيات واليقين الذي لا تقوم له قرائن من النص كبرهان ساطع عليه، وبذلك يخضع النص للمعيار التاريخي حيناً، ولظنونه واحتمالاته حيناً آخر، وهذا التآرجح جعل بين الكاتب والنص سداً منيعاً من

---

(1) يعتبر الأستاذ أنيس المقدسي التسلسل في خبر القرآن غير ضروري إذ القصد من وراء ذلك لا تسلسل الخبر بل التذكير والتهويل ومن ثم كان التكرار للإشارة والتلميح. انظر كتابه : تطور الأساليب النثرية في الأدب العربي، دار العلم للملايين، بيروت، 1965، ص 61.

(2) يقول بلاشير : « ويبدو أن جهوداً قد بذلت في الوقت ذاته لإتلاف جميع النسخ المصطبغة بالتأثيرات الشيعية ». انظر "القرآن"، ص 32، وكذلك قوله : "ويبدو أن معارضات من هذا النوع قد اتخذت مظهرًا أشد فاعلية في عهد علي وأوائل الحكم الأموي بسبب الغليان الديني في العراق، وأخذت فرضية التحريف والإفساد، وحتى الحذف تظهر شيئاً فشيئاً". انظر المرجع السابق، ص 35.

(3) يجعل بلاشير من قضية تدوين النص القرآني مسألة مبادرات فردية مخالفاً بذلك إجماع أصحاب المصنفات : "ويبدو أن فكرة تدوين مقاطع الوحي الهامة التي نزلت في السنوات السالفة على مواد خشنة من الجلود والخاف لم تنشأ إلا بعد إقامة محمد في المدينة (...)" على أن هذه الحاجة للتدوين لم تظهر فيما يبدو إلا بين الحين والآخر، وربما كانت تنشأ عن تحمس شخصي لبعض نصوص تشمل على أدعية أو أحكام شرعية كانوا يرونها هامة" وعلى أساس هذا الافتراض الذي لا يقوم عليه دليل علمي يخلص إلى القول اليقيني بأن تدوين القرآن كان منقوصاً ومثاراً للاختلاف ومتخلفاً : "وعلى أي حال فإن هذا التدوين كان جزئياً ومثاراً للاختلاف كما كان متخلفاً على الأخص بسبب عدم ثبات المواد والطرائق المستعملة لذلك التدوين". انظر "القرآن"، ص 28-29.

الشك يعيقه عن فهم حقيقة النص وإدراكه بالمعيار العلمي<sup>(1)</sup>، إذ بعد أن يفترض أشياء ظنية تتعلق بأقدس أثر للمسلمين يعود ليحل الفرض محل اليقين الثابت ويجعل منه حقيقة علمية<sup>(2)</sup>. ولذلك انتهى إلى حكم يقرّ فيه بقصور الدراسات المتعلقة بتاريخ النص وإخفاقها لأنها لم تكن تنّصر للعقل على حساب الدّين كما هو شأن الدراسات الاستشراقية. والحقيقة أن بلاشير كان يبحث عن الذات الأوروبية في مرايا عربية إسلامية، ويقس تاريخ النص القرآني بموازين ومعايير أوروبية دون تعمّق ودون مراعاة للخصوصيات والمقوّمات الفكرية والحضارية الخاصة بكل أمة، وهكذا أشاح بوجهه عن الأبحاث العربية قديمها وحديثها، ولم يجد الدراسة الجديّة الرصينة التي يعتبرها علميّة إلا في أعمال المستشرقين الذين تفصلهم عن تدوين النص حقب زمنية طويلة ويعيقهم عن فهم روح هذه العلوم عدم تمكنهم الحقيقي من سبر أغوار اللغة وفهم دلالاتها المتعددة<sup>(3)</sup>. لذلك اتكأ كلياً على آراء نولدكي فيما يتعلق بتاريخ النص القرآني وانساق في نفس الهنة المنهجية عندما انطلق من التصورات الوضعية وحكمها ورجح بناء عليها عدم اتساق النص القرآني.

## خاتمة :

إن أهم نتيجة نستخلصها من دراستنا لفكر بلاشير المتعلق بتاريخ النص القرآني هو تأصيله لقراءة جديدة لتاريخ القرآن زعزعت ما كان مترسّخاً، وما كان يعتبر من المسلمات من وجهة نظر مصنّفي علوم القرآن. وقد أصبحت

---

(1) إن أحكامه المتعلقة بالنص القرآني لا تختلف كثيراً عن أحكامه المتعلقة بالأدب والشعر العربي، انظر العلاني، الاستشراق الفرنسي، ص 162.

(2) يقول بلاشير : « على أن هذه الرغبة في إجلال نص ثابت ظهرت بتدبير كاد يكون هنكاً للقسبيات (...) ». انظر "القرآن"، ص 31، ثم يجعل من هذا الفرض حقيقة علمية مقبولة لديه فيقول : " وهكذا صار مقبولا لدينا أن نتكلم عن نص قانوني للمصحف كان قد وضع واعتمد بشكل نهائي في منتصف القرن العاشر، وهذا النص الشرعي كان عثمانياً بكل وضوح ". انظر المرجع السابق، ص 35.

(3) خير دليل على ذلك التراجم القرآنية، وقد قمنا ببحث يتعلق بهذا الموضوع بعنوان : القرآن، النص والترجمة، منشور في : النص والقراءة في الثقافة العربية الإسلامية، أعمال ندوة نظمها مركز الدراسات الإسلامية بالقبروان أيام 4 و5 و6 أبريل 1997، منشورات مركز الدراسات الإسلامية بالقبروان، 1999.

هذه القراءة الجديدة لتاريخ النص أداة لنش ما ترسب في الذاكرة الخفية للمسلمين ووسيلة لتعرية ما كان مسكوتا عنه في الحضارة العربية الإسلامية .

نخلص من هذا الاستنتاج إلى القول بأن تاريخ القرآن قد قرئ بطريقتين متباينتين في المنهج والنتائج تختزلان صراعا وتضادا بين قراءتين : قراءة مصنفي علوم القرآن التي تعتمد منهجا تأليفيا توفيقيا مقيدا بالقيم الإيمانية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية، وتهدف إلى الدفاع عن سلامة النص القرآني وتنقيحه من جميع الشوائب والنقائص والانتقادات التي من شأنها أن تدخل البلبلة والشك في النفوس المؤمنة المطمئنة.

أما القراءة الثانية فهي التي تعتمدها المدرسة الاستشراقية بمختلف لغاتها، وتقوم على معايير نقدية مجردة، تدرس القرآن كأى أثر أدبي آخر وتخضعه إلى موازين العقل و"المنهج العلمي المحايد". وقد تبلورت هذه القراءة في إطار الفكر الاستشراقي الفرنسي خصوصا على يد بلاشير.

ورغم انطلاق هاتين القراءتين من مادة واحدة وهي النص القرآني والملابسات والظروف التي حفت بتدوينه، فإن الاختلاف بينهما لا يتصور إلا عميقا<sup>(1)</sup>، ففي حين ترفض القراءة الأولى النش في تاريخ النص، وجعله مادة للأخذ والرد، وتعتمد إلى تأويلات خاصة لكل ما من شأنه أن يشكل ثغرة أو يفتح بابا للقدح في حجة المنهج والأدلة المعتمدة ومن ثم حجة المدونة ذاتها، تأبى القراءة الثانية إلا أن تضع كل شيء موضع الشك، وتعيد من جديد استنطاق المعطيات وإعادة تشكيلها بعيدا عن النظم الأخلاقية والإيمانية، أو على

---

1) ينعت محمد أركون هذا الخلاف "بحوار الطرشان" (dialogue des sourds) حيث يقول : « رأينا سابقا كيف أتيح لـ "حوار الطرشان" أن يستمر حتى الآن بين المسلمين المتزمتين و "المستشرقين" الفيلولوجيين. » ولتجاوز هذه المجادلات العقيمة يناهز بتعرية كل من الفكرين المراهن عليهما : الموقف الإسلامي التقليدي والموقف الإستشراقي عبر دراسة يكون مهما توضيح ثلاثة مفاهيم مفتاحية هي :

- مفهوم الدوغمائية وكيفية اشتغال الروح الدوغمائية.
- مسألة المرور من مرحلة الفكر الأسطوري إلى مرحلة الفكر التاريخي الإيجابي.
- فلسفة اللغة.

انظر مؤلفه : الفكر الإسلامي، قراءة علمية، ترجمة هاشم صالح، طبعة مركز الإنماء القومي، بيروت، 1987، ص 125.

نحو يطرح الكثير من الأسئلة دون أن يحير جوابا قطعيا لإحداها، أو أن يخرجها من الفوضى المزعومة إلى الانتظام.

فإلى أي مدى يمكن لقراءة نقدية ما أن تدّعي لنفسها العصمة وامتلاك حقيقة الشيء والموضوعية التامة في الدراسة ؟ وهل إيغال بلاشير في الكشف عن "المسكوت عنه" في تاريخ النص القرآني وادعاؤه القيام بدراسة مطلقة الشفافية لا يخفيان مضامين فكرية لا يستطيع هو ذاته المجاهرة بها أو الحيدار عنها ؟

إن الناقد ينطلق في الحقيقة من أخبار ونصوص تفصله عن تدوينها الأول وحدثها حقب زمنية طويلة، فهو لا يعيش الواقع ولا سبيل له للجزم بصحة هذا أو ذاك الخبر خاصة إذا ما تعارضت الأدلة وتضاربت واختلفت (1). إن الكاتب ذاته يجد نفسه حيال معلومات على حد تعبير أحد النقاد "خرساء أصابتها عطالة الزمن" (2)، حفظتها الذاكرة التاريخية في صدر كتاب مخطوط أو مطبوع، وعلى الناقد أن يذكي الذاكرة التاريخية بالترجيح بين الأدلة الكثيرة والمتضاربة، ومن ثم فإنه يعمد - إن صح التعبير - إلى عملية إخراج للحي من باطن الميت عن طريق استنطاق المعطيات وإعادة تشكيلها على نحو الصورة التي تحققت في الماضي. والواقع أن عملية التركيب هذه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون بريئة جدا، إذ الكاتب ذاته محكوم بنظرة معينة ومنهج خاص يكيّف وفقه ويصوغ على منواله آراءه، فهو يتدخل في المعطيات، ويفرض هذه النظرة أو تلك، وهذا الموقف أو ذاك، ويتناسى أو يعيب آخر لا يقل أهمية عن الذي أثبت وأول، ومن ثم نجد أنفسنا من جديد حيال اختيارات الكاتب الفكرية المسبقة إذ أن "البنية الإيديولوجية (...)" تفرض

---

(1) لا ينبغي بلاشير هذه الصعوبة بقوله : "وقلما وجدنا بين الكتب الدينية الشرقية كتابا بلبل بقرآنته دأبنا الفكري أكثر مما فعله القرآن، فإننا معشر الاختصاصيين في الإسلاميات، حتى ولو بذلنا جهدا وافرا لبعث الجو الذي نمت فيه دعوة محمد، نكتشف تنافرا يتعذر دفعه بين هذا الجو وبين الشكل الذي اتخذته المصحف. فأمام هذا النص الشائك بصعوباته، الكثير الغموض، المدهش بأسلوبه الإيجازي الذي يغلب عليه التلميح نتوقف ملتسمين الفكرة الرئيسية التي تصل فيما بينها بمنطق كامل قصصا وشروحات يصعب الكشف عن ترابطها".

(2) انظر العلاني، المرجع السابق، ص 126.

على المعطيات المتشابكة ذات الدلالات المتعددة المشرعة على الاحتمال تأويلا واحدا هو ذاك الذي يرتضيه الناقد" (1).

وخلاصة القول يقع الناقد في هذا المزلق المنهجي، والنتيجة لا يمكن أن تحصل في مجال البحث الذي ندرس على حقيقة علمية بأتم معنى الكلمة وإنما نحن إزاء جملة من الدراسات تتعدد "حقائقها" بتعدد القراءات، وتختلف باختلاف المناهج والإيديولوجيات وزوايا النظر، ولا تشكل الدراسة المتحللة من النظم الأخلاقية والاجتماعية بالضرورة ضمانة معرفية ومنهجية علمية تفرض على صاحبها الموضوعية.

---

(3) العلاني، المرجع السابق ، ص 127.

